الاستدلال بالنظير وعدمه وتطبيقاته
عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل)
دراسة أصولية نحوية

The inference of the counterpart and his absence with Ibn Malik through the book (Sharhu Ttasheel)

إعداد

د.محمد معاذ بن عبد الرحمن

Dr. Mohammed Moaz bin Abdul Rahman

المحاضر في جامعة غانا - قسم اللغات الحديثة – شعبة اللغة العربية

حسين محمد رابع

A. Hussein Mohammed Rabi'a

باحث في شعبة اللغة العربية - غانا

Doi: 10.21608/mdad.2024.371657

استلام البحث ٢٠٢٤/٦/٥

قبول النشر ٢٠٢٤/٦/٢٠

عبد الرحمن، محمد معاذ ورابع، حسين محمد (٢٠٢٤). الاستدلال بالنظير وعدمه وتطبيقاته عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل) دراسة أصولية نحوية. ***المجلة العربية مـــداد***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨ (٢٦)،١١٩- ١٤٨ .

http://mdad.journals.ekb.eg

ISSN : *2537-0847* eISSN : *2537-0898*

الاستدلال بالنظير وعدمه وتطبيقاته عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل) دراسة أصولية نحوية

المستخلص:

تناول هذا البحث أحد أصول الاستدلال النحوي، وهو (النظير وعدمه) عند ابن مالك من خلال كتابه (شرح التسهيل)، بهدف الكشف عن موقف ابن مالك من هذا الدليل نظرا وتطبيقا، وبيان أوجه استخدامه في الدرس النحوي، وضوابطه تأصيلا لهذا الدليل.

فقد استخدمه ابن مالك إثباتا لحكم نحوي أو نفيه، وهو في ذلك إما أن يضيفه إلى دليل آخر أقوى منه من باب الاستئناس؛ إذ إنه من الأدلة النحوية المختلف فيها، أو يعوّل عليه وحده في الاستدلال.

وجاء الاستدلال إما بإثبات الحكم عند وجود نظير له وهو(الاستدلال بالنظير)، أو نفي حكم معيّن عند عدم نظير له وهو (الاستدلال بعدم النظير).

الكلمات المفتاحية: الاستدلال- النظير – العدم - النحو – شرح التسهيل

Abstract:

The inference of the counterpart and his absence with Ibn Malik through the book (Sharhu Ttasheel)

This paper deals with one of the syntaxical inferences "the equivalent and non existence" in the book of (Sharhu ttasheel) by Ibn Malik, as the research aims to reveal Ibn Malik's position regarding this evidence in theory and application, and to indicate the aspects of its use in the syntaxical lesson, and its principles.

Ibn Malik used this inference as a proof to affirm a particular syntaxical ruling and sometimes and as an evidence to refute other stances or rulings, and in that he either added it to another stronger evidence;as it is one of the syntaxical inferences arabic grammarians disputed in it, or he is relied upon alone in inferences.

However, the inference either used in proving a ruling based on the existence of a counterpart (analogous inference), or in refuting a

ISSN : *2537-0847* eISSN : *2537-0898*

specific ruling incase of no counterpart (inference by non-parallel).
Key words: inference – counterpart – absence – syntax –Sharhu Ttasheel

. . .

مقدمة:

التنظير صورة من صور القياس، وأصل من أصول التفكير النحوي الذي عوّل عليه النحويون كثيرًا في بناء قواعدهم وتقوية مذاهبهم، استندوا إليه، وتعددت أقوالهم الدّالة على قبولهم ما له نظير والمصير إليه، وردّهم ما ليس له نظير.

وقد اختلفت نظرة علماء أصول النحو في ذلك، فمنهم من عدّه دليلًا من أدلة النحو يعتمد عليه ويحتكم إليه، كابن جني والسيوطي، ومنهم من لم يذكره ضمن أدلة النحو، ولكنه اعتمد عليه تطبيقًا كابن مالك من خلال كتابيه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه (شرح التسهيل).

ففي أثناء مطالعتي كتاب (شرح التسهيل) وجدت كثرة دوران هذا الدليل (النظير وعدمه) في كثير من المسائل الخلافية النحوية؛ إذ كان له حضور بارز وأثر واضح في الاحتجاج، فقد اعتمد عليه ابن مالك في الترجيح والتضعيف، فيؤيد بأحدهما مذهبًا أو يبطل به رأيًا، أو يذكره على لسان غيره ثم يبطله لعدم دقته.

ولأهمية هذا الدليل الذي لجأ إليه النحويون كثيرًا، ولصلته بالسماع والقياس –وهما عمادا الأدلة النحوية - كانت فكرة البحث (الاستدلال بالنظير وعدمه مفهومه وتطبيقًاته عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل لابن مالك) دراسة أصولية نحوية، وجاءت أهميته من عدة أمور:

الأول: أن دراسة أصول النحو من الأهمية بمكان؛ لنتعرف الفكر النحوي الذي توصّل له النحويون، والحجج والبراهين والأسس التي اعتمدوا عليها في التقعيد.

الثاني: دراسة هذا الدليل عند أحد علماء النحو بين النظرية والتطبيق، وبيان أوجه استخدامه، وضوابطه تأصيلاً لهذا الدليل.

الثالث: تناولت الدراسة هذا الدليل في كتاب (شرح التسهيل)، الذي يعدّ من أهم الكتب التي تناولت الخلاف النحوي.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

أسباب اختيار الموضوع:

الدافع إلى اختيار الموضوع أمور متعددة، منها:

أولا: الحرص في إثراء المكتبة العربية بموضوع يتعلق بأدلة الاستدلال غير المشهورة في الدرسين النحوي.

ثانيا: لفت الانتباه إلى كثرة دوران هذا الدليل في مناقشة المسائل النحوية الخلافية عند ابن مالك في (شرح التسهيل).

أسئلة البحث:

ويقود البحث مجموعة أسئلة منها:

أولا: ما مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي؟

ثانيا: ما بعض التطبيقات النحوية للاستدلال بالنظير عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل)؟

ثالثا: ما بعض التطبيقات النحوية للاستدلال بعدم النظير عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل)؟

ويهدف البحث إلى:

أولا: كشف مدى تطبيق دليل النظير وعدمه عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل).

ثانيا: تكوين صورة واضحة عن موقفه من هذا الدليل، وبيان أوجه استخدامه وقواعده وضوابطه عنده.

منهج الدراسة:

قمنا بتتبع دليل (الاستدلال بالنظير وعدمه) كقاعدة اعتمد عليها ابن مالك وطبقها في ترجيح أو تفنيد بعض الآراء النحوية؛ استدلالا أو استئناسًا من خلال دراسته لبعض المسائل النحوية الجزئية في كتابه (شرح التسهيل)، ودراستها في الجانب التطبيقي، متبعَيْن في ذلك المنهج المعياري القائم على اعتماد القاعدة، أو الانطلاق من الكل إلى الجزء.

ونظرًا لكون المؤلف يستطرد في استقصاء الأقوال، ويتتبع أدلتها عند كل فريق – ولا شك أن تتبع الأدلة بالتفصيل موقع في التطويل- اكتفينا بتناول الدليل الذي عليه مدار البحث (النظير وعدمه) وأضربنا صفحا عن بقية الأدلة التي كان يسوقها في تناول المسألة؛ خشية الإطالة.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

الدراسات السابقة:

ينطلق هذا البحث عن عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة أو البعيدة؛ اعتمادا عليها توسيع الدراسة في هذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال:

أولاً: **"أوجه النظير عند ابن جني"**، للباحث محمد بن علي بن محمد العمري، مشروع بحثي لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٤هـ.

وتناول البحث التنظير بالدراسة عند ابن جني، وأنه لم يظهر هذا اللفظ في مؤلفاته، وإنما ورد فيها بمعناه، وقد أولاه اهتمامًا لا نظير لها عند أحد من سابقيه، ولا لاحقيه، وأن مظاهر اهتمامه به تنظيرًا وتطبيقًا تقضي بأنه أول من رسم حدوده، ووضع قواعده.

ثانيًا: **"الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري دراسة أصولية نحوية"**، إعداد الدكتور عبد العزيز المرسي الحداد، بحث منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثالث من العدد الخامس والثلاثين.

وتناولت الدراسة قواعد التنظير وضوابط استخدامه عند أبي البركات الأنباري، ونماذج تطبيقية لبعض المسائل التي استدل فيها أبو البركات بالنظير وعدمه في الدرس النحوي.

ثالثًا: ومن الدراسات دراسة بعنوان: **"الاستدلال بالسير والتقسيم عند النحاة والصرفيين – دراسة وصفية تحليلية"**، للباحثة نسيبة عبد الحميد المواجدة، رسالة ماجستير في اللغة والنحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠١٠م.

وقد عنيت الدراسة بالكشف عن جانب من جوانب الاستدلال عند النحويين والصرفيين، وهو السبر والتقسيم، والاستدلال عليهما في المسائل النحوية والصرفية، مع إجراء دراسة تطبيقية للجانب النحويّ من خلال كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري)، وكما تناول كتاب (الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب) في الجانب الصرفيّ.

علما بأن هناك دراسات كثيرة، وقد ذكرنا هذه الدراسات الثلاث على سبيل التمثيل على هذا النوع من الظاهرة اللغوية، لا على سبيل الحصر.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

أما المقدمة فذكرنا فيها أهمية البحث وأسئلته وأهدافه ومنهجه وخطته.

وأما التمهيد فتناول مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي.

وأما المبحث الأول فجاء بعنوان: الاستدلال بالنظير وتطبيقَاته النحوية في كتاب (شرح التسهيل). وجاء المبحث الثاني في الاستدلال بعدم النظير وتطبيقَاته النحوية في كتاب (شرح التسهيل).

أما الخاتمة فذكرنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأردفناها بالمصادر والمراجع. والله ولي التوفيق.

. . .

تمهيد:

مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي:

أولا: تعريف النظير: ورد في معاجم اللغة: أن المادة (نظر) بمعنى المثل، فقد جاء في اللسان: "النظير: المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك؛ أي مثلك"[1]، وقال الجوهري: ونظير الشيء مثله، وحكى أبو عبيدة: النِّظْر والنظير بمعنى، مثل الند والنديد... والنظائر جمع نظيرة، وهو المثل، والشبه في الأشكال، والأفعال، والأخلاق، والأقوال"[2].

ونظير الإنسان هو المساوي له؛ لأنه إذا نظر إليهما كانا سواء. وناظرته: صرت له نظيرًا، وناظرت به: جعلته نظيرا له[3].

ونظائر القرآن: سوره المفصل، سميت بذلك؛ لاشتباه بعضها ببعض في الطول[4].

و(نظّر)، مضعّف العين تعدى بنفسه؛ إذ يقال: نظّر الشيء بالشيء إذا ناظرت به؛

---

[1] - جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، (بيروت - دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ)، (نظر)، ٢١٩/٥.

[2] - الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفار عطار، (بيروت- دار الملايين، ط٤، ١٩٨٧/١٤٠٦)، (نظر) ٨٣١/٢

[3] - ينظر: الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، تح/ الشيخ محمد حسن آل ياسين، (عالم الكتب، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م)، (نظر)، ٣٨٨/٢

[4] - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، مجموعة من المحققين، (دار الهداية)، (نظر)، ٢٥٦/١٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

أي: جعله نظيرا له[٥]، وهكذا تجمع المعاجم على أن النظير هو المثل، والمثل هو الشبيه[٦].

وفي الاصطلاح حده الرماني بقوله: "هو الشبيه بما له معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال"[٧]. فمعناه: أن يكون للشيء نظائر في بابه.

ويتحقق التناظر عند النحاة في المثلين إذا تشابها في أحد الأمور الآتية[٨]:

أولًا: اللفظ، بمعنى: أن يتماثل النظيران في الشكل الظاهر، وإن اختلف معناهما، وذلك نحو: (لا) النافية و(لا) الناهية، و(كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية، و(ما) المصدرية، و(ما) النافية، وكزيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة.

ثانيًا: المعنى، مثل إلحاق (لا) بـ(ليس)؛ لأنها مثلها في النفي[٩]، ومثل إلحاق (أيّ) بـ(بعض) في عدم البناء؛ لأنها بمعناها[١٠].

ثالثًا: اللفظ والمعنى، بمعنى أن يكون النظير مشابهًا لنظيره في اللفظ والمعنى، كحمل (أفعل) التفضيل على (أفعل) التعجب، فالنحاة منعوا أن يرفع (أفعل) التفضيل الظاهر؛ لمشابهته (أفعل) التعجب من حيث الوزن والأصل وإفادة المبالغة، ولهذا الحمل أيضًا أجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بـ (أفعل) التفضيل.

أما عدم النظير فالمراد به: ألا يكون للشيء نظائر في بابه، بمعنى: أنه واحد لم يرد

---

٥ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (دار المعارف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، (نظر)، ٩٣٢/٢.

٦ - ينظر: محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض معرب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م)،(نظر)، ٢٦٤/١٤. وأحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩)، (نظر)، ٤٤٤/٥.

٧ - علي بن عيسى الرماني، رسالة الحدود، تح/ إبراهيم السامرائي، (عمان، دار الفكر)، ص ٧٢.

٨ - ينظر: د. عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل، (عمان، دار الفكر للنشر، ، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ص ٣٣٢.

٩ - ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية) ٣٩٧/١.

١٠ - ينظر: عبد الله ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تح/: علي حيدر، (دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢) ص٢٧٢.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

به سماع، ومعنى الاستدلال به: النفي لعدم وجود دليل الإثبات[١١]، ولهذا قال السيوطي فيما نقله عن ابن جني: "وإنما يكون دليلًا على النفي لا على الإثبات"[١٢]، ويعني ذلك أن النظير يصحّح ويثبت الحكم النحوي وأنّ عدمه ينفيه.

ثانيا: مكانة الاستدلال بالنظير وعدمه في الدرس اللغوي:

إن أدلة النحو التي اعتمد عليها علماء النحو في تقعيد القواعد كثيرة، لكن الغالب منها أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[١٣]. وإلى جانبها أدلة أخرى متفرقة غير غالبة، وهي: الاستدلال بالعكس، وبيان العلة، والاستقراء، وبعدم الدليل في الشيء على نفيه، والأصول، والاستحسان، والدليل المسمى بالباقي، وبالنظير وعدمه[١٤].

أما الأخير -وهو الاستدلال بالنظير وعدمه- فقد اختلف النحويّون فيه إلا أن النحاة عوّلوا عليه كثيرًا في بناء قواعدهم واستدلالاتهم، وعدّه بعضهم أصلًا مهمًّا من الأصول العامة التي صدر عنها علماء العربية؛ إذ لجؤوا إليه في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوه ضابطًا رئيسًا يضبط عددًا من الظواهر اللغوية في العربية، في الدرس النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء.

وكان سيبويه[١٥] وابن جني[١٦] وابن هشام[١٧] والسيوطي[١٨] وغيرهم ممن استدلوا بالنظير وعدمه في إثبات أحكام نحوية ونفيها.

ويسعى هذا البحث في تناول مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه وأسسه وتطبيقه في

---

[١١] - ينظر: جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، ص ٣٠١.

[١٢] - محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص٣٦٩.

[١٣] - ينظر: دة عفاف حسانين، في أدلة النحو (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ١٩٩٦م) ص ١١. والإمام ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح/ أ. د. محمد يوسف فجال، (دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث)، ١/ ٢١٩، ٢٢٠.

[١٤] -.ينظر: جامعة المدينة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٨٩ – ٣٠٢، و٣٠٥ - ٣١٩

[١٥] - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٨م) ٥٩٤/٣.

[١٦] - ابن جني، الخصائص، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤) ٩٨/١.

[١٧] -ابن هشام، مغني اللبيب، تح: د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (دمشق، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م) ص٧٧٣.

[١٨] - السيوطي، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي(مصر، المكتبة التوقيفية،) ٤٥١/٣.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك.

. . .

المبحث الأول: الاستدلال بالنظير وتطبيقاته النحوية

المطلب الأول: في العوامل:

أولا: ترجيح رأي البصريين في حكم المرفوع بعد لولا تنظيرا بالمقسم به

اختلف النحاة في حكم المرفوع بعد لولا، وذكر ابن مالك ثلاثة مذاهب[١٩]:

أحدهما: أنه مرفوع بلولا، وهو رأي الفرّاء.

والثاني: أنه مرفوع بفعل مضمر، وهو رأي الكسائي.

والثالث: أنه مبتدأ محذوف الخبر، وهو رأي البصريّين، وهو الراجح عند ابن مالك، وأن خبره محذوف وجوبا تنظيرا له بالمقسم به في كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، وسدّ الجواب مسدّه؛ بل يكون أولى بصحة حذف الخبر؛ لأن في لولا إشعارا بالوجود الذي يمنع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، وقال: "ففي حذف الخبر بعد لولا من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة"[٢٠].

وقد ردّ مذهبي الكوفيين بعدم النظير فيما سيأتي في باب الاستدلال بعدم النظير.

وهكذا استدل بالنظير وعدمه في ترجيح مذهب البصريين على أن المرفوع بعد (لولا) مبتدأ محذوف الخبر.

ويظهر أن مذهب البصريين هو الصحيح لقوة دليل النظير وأدلة أخرى أخرى منها: أن الحكم بالابتداء على الاسم بعد (لولا) يلزم كون المحذوف مؤخّرا (خبرا)، والحكم بفاعليته يلزم كون المحذوف مقدّما (فعل)، والأواخر أولى بالحذف من الأواخر[٢١].

ثانيا: ترجيح مذهب البصرين في تقدير القول وبقاء المحكي بعد ما كان في معنى القول تنظيرا بجواز حذف الفعل وبقاء المفعول

إذا جاء مقول بعد شيء مما كان في معنى القول من النداء والدعاء ونحوهما، ففيه

---

[١٩] - ينظر: ناظر الجيش، المرجع السابق، ٨٩٩/٢.

[٢٠] - ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٢٨٣/١.

[٢١] - ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٢٨٤/١.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

مذهبان[٢٢]:

أحدهما: أن يقدّر قول يكون به المقول محكيّا، وهو قول البصريين.

والآخر: أن يحكي المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير وهو قول الكوفيين.

وقد رجّح ابن مالك مذهب البصريين؛ لأن حذف القول وبقاء المقول مجمع عليه في غير محل النزاع كقوله تعالى: يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ[٢٣] أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه في محل النزاع أولى؛ إذ إنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية[٢٤].

ثم دعم مذهبه مستأنسا بالتنظير، فحمل حذف القول وبقاء المحكي على حذف الفعل وبقاء المفعول،[٢٥] ومن حذف الفعل وبقاء المفعول قولك: زيدًا، لمن قال: مَن ضربت؟، ومما جاء بعد النداء ووالدعاء غير مصرح بالقول، قوله تعالى: وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ[٢٦]، وقوله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ[٢٧]، ومما جاء مصرّحا بالقول قوله تعالى وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ[٢٨]، وقوله تعالى: إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا. قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا[٢٩].

---

[٢٢] - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٩٦/٢. الرضي، المرجع السابق، ٢/ ٢٨٩، والسيوطي، الهمع ... المرجع السابق، ١/ ١٥٦ – ١٥٧.

[٢٣] -- سورة آل عمران: ١٠٦

[٢٤] - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٩٦/٢.

[٢٥] ينظر: المرجع نفسه، ١٥٥٠/٣

[٢٦] - سورة زخرف، الآية ٧٧.

[٢٧] - سورة الأعراف، الآية ١٨٩.

[٢٨] - سورة هود، الآية ٤٥.

[٢٩] - سورة مريم الآية ٣-٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

وهكذا استأنس ابن مالك في ترجيح حذف القول وبقاء المحكي بعد ما في معناه من النداء والدعاء حملا على حذف الفعل وبقاء المفعول، وهو أرجح؛ لأنه أظهر في المعنى.

المطلب الثاني: في المعمولات

ثالثا: حكم المستثنى المتصل في الكلام إذا جعل تابعا لما قبله

اختلف النحاة في حكم المستثنى إذا وقع تابعا لما قبله في مثل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فمذهب البصريين أنه بدل، وقد نصّ عليه سيبويه[٣٠]، وذهب الكوفيون أنه معطوف، وجعلوا "إلا" من حروف العطف في هذا الباب خاصّة،[٣١] والحامل لهم على ذلك وجود المخالفة بين البدل والمبدل منه إثباتا ونفيا؛ إذ كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه المبدل منه منفيّ؟، والعطف لا تضره المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى إثباتا ونفيا كما في المعطوف بـ (بل) و(لكن) فلذا قالوا به، فترجح مذهب الكوفيين على الإتباع معطوفا بالنظير، لأنه يكون نظيرا لمعطوف بلا وبل ولكن، فكان جعلُه معطوفا أولى من جعله بدلا[٣٢].

ولهذا ردّ مذهب البصريين على الإتباع بدلا بعدم النظير؛ "إذ لا بدل في غير محلّ النزاع إلّا وتعلُّقُ العامل به مساو لتعلُّقِه بالمبدل منه"[٣٣]، والأمر في (زيد) و(أحد) في المثال السابق بخلاف ذلك، إذ ليس في الأبدال مثله.

ويظهر مما سبق رجحان مذهب الكوفيين لقوة الحجج والأدلّة التي ساقوها دعما لمذهبهم.

رابعا: ترجيح تأويل (فاه) من (كلمته فاه إلى فيّ) على الحال بوجود النظير

اختلف النحاة في حكم (فاه) المنصوب من "كلّمته فاه إلى فيّ" إلى ثلاثة مذاهب[٣٤]:

أحدها: أنّه حال، وهو مذهب سيبويه[٣٥].

---

[٣٠] - ينظر سيبويه، المرجع السابق، ٢/ ٣١. والسيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. وابن هشام، المغني، المرجع السابق، (ص ٧٠).

[٣١] - ابن مالك، شرح ...، المرجع السابق، ٢٨٢/٢.

[٣٢] - ينظر: المكان نفسه.

[٣٣] - المرجع السابق، ٢٨٢/٢.

[٣٤] - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٦١. والرضي، شرح الكافية، ١/ ٢٠٣. وأبو حيان، التذييل... المرجع السابق، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م) ٣/ ٧٠٢. والسيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٣٧.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

وسيبويه فسّره بـ (مشافهة) ولهذا ذهب السيرافي إلى أنّ (فاه) اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فـ (فاه) موضوع موضع (مشافهة) الموضوعة موضع (مشافها)[٣٦].

الثاني: أنه منصوب بعامل مقدّر على المفعولية وذلك العامل هو الحال، فأصله: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ، وهو مذهب الكوفيين[٣٧].

الثالث: أنّه منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله: كلمته من فيه إلى فيّ، وهو مذهب الأخفش.[٣٨]

وقد رجح ابن مالك المذهب الأول؛ الذي فيه تأويل جامد إلى مشتق، والذي له نظائر –بالإجماع- في هذا الباب وغيره، ومن نظائره (بايعته يدا بيد، وبعت الشّاء شاة ودرهما، والبرّ قفيزا بدرهم، والدار ذراعا بدرهم)، فإنّ (يدا وشاة وقفيزا وذراعا) منصوبة نصب الحال، لا نصب المفعولية، ولا نصب النزع الخافض، فإذا أجري "كلمته فاه إلى فيّ" ذلك المجرى توافقت النظائر، بخلاف تقدير: جاعلا، أو (من)، الذي لا نظير له في الباب، إضافة إلى أن في تقدير (من) ضعفا زائدا، وهو أنه يلزم منه تقدير (من) في موضع (إلى) ودخول (إلى) في موضع (من)؛ لأنّ مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم المكلّم، فلو كان معنى (من) مقصودا لقيل: "كلمته من فيّ إلى فيه" على إظهار (من) و"كلمته فيّ إلى فيه" على تقديرها"[٣٩]، ولذلك ردّ المبردّ مذهب الأخفش بأنه تقدير لا يعقل؛ "إذ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه"[٤٠].

والذي يظهر من الآراء السابقة رجحا رأي سيبويه وهو تأويل النصب على الحال لكثرة نظائره، وأما رأي الأخفش فهو بعيد لتناقضه مع المعنى المقصود.

المطلب الثالث: في العوامل والمعمولات

خامسا: حكم (حبذا)

---

[٣٥] - ينظر: سيبويه، المرجع السابق، ١/ ٣٩١.

[٣٦] - ينظر: كلام السيرافي بهامش كتاب سيبويه، ١/ ١٩٥.

[٣٧] - ينظر: ابن مالك، شرح ... ٢/ ٣٢٤.

[٣٨] - ينظر: المكان نفسه.

[٣٩] - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل المرجع السابق، ٣٢٥/٢.

[٤٠] - بدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح/ د. محمد المفدي، أطروحة دكتوراه (١٤٠٣ه/١٩٨٣م)، ٦/ ١٦٧.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

حبّذا مركب من الفعل (حبّ) الذي أصله (حبُبَ) بمعنى صار حبيبا والفاعل (ذا)[٤١]. وقد اختلف النحاة فيه، فذهب قوم منهم أبو علي الفارسي وابن برهان وابن خليل وهو ظاهر كلام سيبويه إلى بقائه على تركيبه فعلا وفاعلا، وهو ما رجّحه ابن مالك، وذهب آخرون إلى أنه مع تركيبه مبتدأ وما بعده خبر، وهو مذهب المبرد وابن السراج[٤٢]، إذ صرّحا بأنّ (حبّ) و(ذا) جعلتا اسما مرفوعا بالابتداء[٤٣]، وقد ردّ ذلك ابن مالك ؛ لأنّهما يقرّان بفعلية (حبّ) وفاعليّة (ذا) قبل التركيب، ولم يتغير اللفظان معنى ولفظا بعد التركيب ، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، ونظير ذلك بقاء حرفية (لا) واسميّة ما ركّب معها، في نحو: لا غلام لك، مع أنّ التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظا ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزأي (حبذا) على ما كانا عليه أولى؛ لأنّ التركيب لم يغيرهما، لا لفظا، ولا معنى[٤٤]. وهكذا ردّ اسمية (حبّذا) تنظيرا ببقاء اسمية (لا) واسمية ما ركّب معها.

وذهب قوم أن (حبذا) بعد تركيبها أصبح فعلا، وأن المخصوص فاعل، فإذا قيل: حبّذا زيد، فـ (حبّذا) بمجموعيه فعل، فاعله زيد[٤٥]. وقد ردّ هذا القول بعدم النظير لما فيه من ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، إذ لا نظير لذلك[٤٦].

---

٤١ - ينظر: ابن مالك، شرح ... المرجع السابق، ٢٢/٣

٤٢ - زعم قوم منهم ابن هشام أنه مذهب سيبويه. ينظر: البغداديات (٢/ ٩٤)، وابن الناظم (ص ١٨٥)، والمرادي (٣/ ١٠٨).

٤٣ - ينظر: أبو إسحاق الشاطبي، شرح الألفية للشاطبي، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧) ٤/ ٥٣. والمبرد، المرجع السابق=، ٢/ ١٤٣. وابن السراج، الأصول في النحو، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧ه/١٩٩٦م) ١/ ١٣٥. وأبو حيان، التذييل... المرجع السابق، ٤/ ٥٧١.

٤٤ - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل مرجع سابق، ٢٣/٣

٤٥ - في التذييل والتكميل (٤/ ٥٧٧): "وممن ذهب إلى كونه مركبا وأنه كله فعل، والمخصوص فاعل أبو الحسن الأخفش، وأبو بكر خطاب". اه. وينظر أيضا: الدماميني، المرجع السابق، ٢/ ٤٢٨. وابن عقيل، المساعد ... المرجع السابق، ٢/ ١٤٢. والأشموني، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

٤٦ - في شرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٥٥)، رسالة: "فهو ضعيف جدّا؛ لأنه مؤسّس على دعوى لا دليل عليها، وأيضا: ففيه تغليب أحد الجزءين وهو الفعل على أقواهما وهو الاسم، وذلك خلاف القياس، وأيضا: ففيه عدم النظير، وهو تركيب فعل واسم؛ إذ لا يوجد في كلام العرب مثله، فظهر أن الأمر ليس كما زعم ذلك القائل". اه.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

والاستدلال بالنظير وعدمه في هذه استدلال حسن، وعدم تغيّر اللفظين (حبّ+ذا) بعد التركيب لفظا ومعنى سبب لبقاء الحكم، أما الرأي الأخير فيردّه عدم نظير لفعل تركّب من فعل واسم.

نتائج المبحث الأول:

١- أن الحكم إذا كان مشهورا له نظير ومسوّغ فإنه يؤخذ به من باب الاستدلال بالنظير، بوصفه دليلا من أدلة الاستدلال في الدرس النحوي، فقد يعتدّ به وحده دليلا، كما يستأنس به إلى جانب أدلة أخرى. ومن ذلك الحكم على المرفوع بعد لولا بالمبتدأ المحذوف الخبر تنظيرا بالمقسم به المحذوف الخبر للعلم به وسدّ الجواب مسدّه.

٢- أن الاستدلال بالنظير أحيانا يكون مطابقا –أحيانا- للتقديرات النحوية السّديدة الموافقة للمعنى المقصود من المسائل الخلافية، فمن ذلك الحكم على المرفوع بعد (لولا) بالابتداء بناء على تقدير الخبر بعد المرفوع في مثل: لولا الله ما اهتدينا، أي: لولا الله موجود... ومنه أيضا تقدير القول بعد ما كان فيه معناه من النداء والدّعاء .

٣- أنه قد يترجّح التأويل على هذا التقدير؛ وذلك في مثل إعراب (فاه) في (كلّمته فاه إلى فيّ)، حيث رجّح تأويل البصريّين على الحال على تقدير الكوفيين على المفعولية.

٤- أن منهج ابن مالك في ترجيح الاستدلال بالتنظير مصحوب بمطابقة المعنى المقصود، فمن ذلك ترجيح مذهب البصريين في الحكم على المستثنى التابع لما قبله عطفا لا بدلا في مثل: ما في الدّار أحدٌ إلا زيدٌ؛ لوجود المخالفة بين البدل والبدل منه إثباتا ونفيا، وهي لا في العطف كالعطف بـ (بل ولكن).

٥- أنّ عملية الترجيح قد ينطلق من المبادئ المسلّمة والمتّفقة بين النحاة المختلفين، فمن ذلك ترجيح مذهب البصريين في إعراب (حبّذا) على الفعل والفاعل، انطلاقا من أنّ ذلك هو الأصل الذي لم يتغيّر.

. . .

المبحث الثاني: الاستدلال بعدم النظير وتطبيقاته النحوية في كتاب (شرح التسهيل)

تناول هذا الجانب التطبيقي طائفة من المسائل النحوية التي استدل فيها ابن مالك بعدم النظير.

المطلب الأول: في العوامل

أولا: الاستدلال على عدم اسمية واو المعية لعدم النظير

ذكر ابن مالك أن من علامات الاسم موافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

معارض، ويمثل للموافقة اللفظية بـ: وَشكان وبُطآن[٤٧]، لأنهما على وزن يخص الأسماء ولا يوجد في الأفعال مثل سَكران وشُكران، ومثال الموافقة في المعنى: (قد) في نحو: قدك، وقد زيدٍ درهم فإنهما موافقان لـ (حسب) في المعنى، و(حسب) ثابت الاسمية؛ فوجب كون (قد) التي بمعناها اسما[٤٨].

ولكن ابن مالك علّل لحرفية واو المعية وعدم اسميتها رغم مشابهتها (مع) في المعنى من نحو قولك: "استوى الماء والخشبة"، بأن الواو لا يمكن أن تكون اسما؛ لمجيئها على حرف واحد، لأن الأسماء التي تكون على حرف واحد محلها العجز، كتاء الضمير ويائه وكافه، لا الصدر[٤٩]، ثم أضاف قائلا: "فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير بخلاف الحكم عليها بالحرفية"[٥٠].

وهو تعليل جيّد؛ إذ لا نظير لاسم على حرف واحد محله الصدر، فلزم أن تكون حرفا كنظيرها من الحروف التي محلها الصدر مثال حروف الجر والعطف.

ثالثا: ترجيح رأي البصريين في عامل المرفوع بعد لولا تنظيرا بالمقسم به وردّ مذهب الكوفيين بعدم النظير

اختلف النحاة في عامل المرفوع بعد لولا، وذكر ابن مالك ثلاثة مذاهب :[٥١]

أحدهما: أنه مرفوع بلولا، وهو رأي الفرّاء.

والثاني: أنه مرفوع بفعل مضمر، وهو رأي الكسائي.

وقد رجح رأي البصريين أنه مبتدأ، كما ردّ مذهب الكوفيين بعدم النظير ؛ إذ لا نظير لحرف يرفع ولا ينصب، كما هو رأي الفرّاء، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، كما هو رأي الكسائي. وقال: "ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير"[٥٢].

---

[٤٧] - وشكان: بتثليث الواو وسكون الشين وفتح النون وهو اسم فعل بمعنى سرع، تقول: وشكان ما يكون ذلك أي سرع (القاموس: ٣/ ٣٣٤). وبطآن بضم الباء وفتحها: اسم فعل بمعنى بطؤ تقول فيه: بطآن ذا خروجا أي: بطؤ (القاموس: ١/ ٩).

[٤٨] -ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل مرجع سابق، ١٢/١، ١٣.

[٤٩] - ابن مالك، شرح ... المرجع السابق، ١/ ١٣.

[٥٠] - المكان نفسه.

[٥١] - راجع ص ١٠ من هذا البحث

[٥٢] - ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٢٨٣/١

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

وهكذا استدل بالنظير وعدمه وأدلة أخرى في ترجيح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين، إضافة إلى أدلة أخرى.

خامسا: في ناصب المستثنى بإلا

ذكر ابن مالك الخلاف في ناصب المستثنى بـ (إلا)، ورجح منها مذهبا وطوّل في الاستدلال على مختاره، مستنبطا من كلام سيبويه. وقد ذكر من المذاهب ستة:[٥٣]

أحدها: أنّ العامل هو (إلّا) نفسها، وهو مختاره[٥٤] ، ونسبه إلى كل من سيبويه [٥٥]، والمبردّ [٥٦]، والجرجانيّ[٥٧].

الثاني: أنّ العامل ما قبل (إلّا) معدّى بها، ونسبه إلى السيرافي[٥٨].

الثالث: أنّ العامل ما قبل (إلّا) على سبيل الاستقلال، ونسبه إلى ابن خروف[٥٩].[٦٠]

---

[٥٣] - ناظر الجيش، المرجع نفسه، ٢١٣٢/٤

[٥٤] - ومختار ابنه بدر الدين. بدر الدين العيني، شرح الألفية، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٣١ه/٢٠١٠م) ص ٢٩٢. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد،، تح/ محمد كامل بركات، (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥ه) ١/ ٥٥٥.

[٥٥] - قال سيبويه: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها، إذا قلت: عشرين درهما. ينظر: سيبويه، المرجع السابق، ٢/ ٣١٠، والسيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. والظاهر من عبارة سيبويه هذه أن المستثنى ينصب عن تمام الكلام، ينظر: شهاب الدين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تح/ طه محسن، (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م) ص ١٤٤. وبدر الدين المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ه/١٩٩٢م) ص ٤٧٦.

[٥٦] - ينظر: المبرد، المرجع السابق، ٤/ ٣٨٩، وابن الحاجب، الكافية، تح/ د. صالح عبد العظيم الشاعر، (القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ١٤١٠ه) ١/ ٢٢٦.

[٥٧] - ينظر: للجرجاني، الجمل في النحو، تح/ علي حيدر، ص ٢٠.

[٥٨] - ينظر: السيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. حيث نسب هذا الرأي لآخرين منهم ابن الباذش، وابن بابشاذ، والرندي، مع السيرافي، وابن الناظم، شرح الألفية، (دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م) حيث عارض هذا الرأي (ص ٢٩٣)، وينظر رأي السيرافي في المساعد لابن عقيل، ١/ ٥٥٦.

٥٩ - علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، الرندي، الاشبيلي، الاندلسي، المعروف بابن خروف (ابو الحسن) اديب، نحوي، اصولي، فرضي. ولد سنة ٥٣١هـ/١١٢٧م. وتوفي سنة ٦٠٦ه/١٢٠٩م. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه وسماه تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ، شرح الجمل للزجاجي، كتاب في الفرائض، وله شعر.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

الرابع: أن العامل (أستثني) مضمرا بعد (إلّا)، نسبه إلى الزّجاج[٦١].

الخامس: أنّ العامل (أنّ) مقدرة، ونسبه إلى الكسائيّ[٦٢].

السادس: أنّ العامل (أن) المخففة، و (لا) فـ (إلّا) مركبة منهما، ونسبه إلى الفرّاء[٦٣]

وقد ردّ المذاهب المخالفة، إلا أن ما يهمّنا هو المردود بعدم النظير، ومنها المذهب الثاني للسيرافي الذي يعتبر رأي الجمهور، والذي نظّروه بالمفعول معه، وهو أن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها كما أن العامل في المفعول معه ما قبل واو المعية بواسطتها،[٦٤] حيث ردّ بعدم النظير، وذلك أنه يصحّ تكرير الاستثناء في نحو: قبضت عشرة إلّا أربعة إلّا درهما إلّا ربعا، إذ الفعل في الاستثناء المكترر المذكور واحد وهو (قبضت)، فإذا جعل الفعل معدّى بـ (إلّا) وجب تعديته إلى الأربعة بمعنى الحطّ، وإلى الدّرهم بمعنى الجبر، وإلى الرّبع بمعنى الحطّ، وذلك حكم بما لا نظير له، لأنّه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين[٦٥].

وردّ المذهب الرابع[٦٦] المنسوب إلى الزّجّاج بمخالفة النظائر؛ وذلك أنه لا يجمع بين

ينظر: الذهبي، المرجع السابق، ١٣/ ١٢٣. وابن خلكان، المرجع السابق، ٤٣٣/١. وياقوت، المرجع السابق، ١٥/ ٧٥، ٧٦. وابن كثير، المرجع السابق، ٥٣/١٣. وعمر رضا كحالة، المرجع السابق، ٢٢١/٧.

٦٠ - ينظر: السيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. وفي المساعد لابن عقيل: "وهذا مذهب ابن خروف، وزعم أن ذلك لنصب (غير) نحو: قام القوم غير زيد، بلا واسطة". اه.

[٦١] - ينظر: السيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. وقد نسب في الهمع أيضا للمبرد. وينظر: ابن عقيل، المساعد، المرجع السابق، ١/ ٥٥٦.

[٦٢] - رى الكسائي في مثل: قام القوم إلا زيدا، أن التقدير: إلا أن زيدا لم يقم، فالمستثنى منصوب بـ (أنّ) بعد (إلا) محذوفة الخبر. ينظر: السيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. وابن الحاجب، الكافية، المرجع السابق، ١/ ٢٢٦. حيث اعترض على رأي الكسائي.

[٦٣] - ينظر: ابن عقيل، المساعد، المرجع السابق ١/ ٥٥٦، ٥٥٧. وفيه: عزاه السيرافي إلى الفراء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، انتصب (زيد) عنده بـ (أن) المخففة، وخبرها محذوف، ولا نافية عنده، والتقدير: أن زيدا لم يقم". اه. وينظر: ابن الحاجب، الكافية، المرجع السابق (١/ ٢٢٦)، والسيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. واابن الأنباري، الإنصاف... المرجع السابق، ١/ ٢٦١. المسألة رقم (٣٤).

[٦٤] - ناظر الجيش، المرجع نفسه، ٢١٣٣/٤- ٢١٣٥

[٦٥] - ينظر: ابن مالك، شرح... المرجع السابق، ٢٧٧/٢.

[٦٦] - كون العامل (أستثني) مضمرا بعد (إلّا).

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

فعل وحرف يدلّ على معناه، لا بإظهار، ولا بإضمار، وهو ينافي قصدهم بوضع الحرف وهو الاختصار[٦٧].

وأما المذهب الأول[٦٨] الذي اختاره ابن مالك فقد ردّ عليه أنه مرجوح، من خلال ما قرّره هو في باب المفعول معه من أنّه لو كانت الواو هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه.[٦٩]

المذاهب المردودة بعدم النظير فيما سبق مذاهب ضعيفة الحجة؛ لما فيه من التكلّف، والذي يظهر لنا صواب المذهب الأول؛ لأنه أبعد عن التكلّف.

المطلب الثاني: في المعمولات:

ثانيا: الاستدلال بعدم النظير في ردّ مذهب غير البصريين في إعراب الأسماء الستة

لم يجمع النحاة على إعراب الأسماء الستة بالحروف، بل اختلفوا في إعرابها على أقوال متعددة، أرجحها مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، أنها جميعا معربة بحركات مقدرة في الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر[٧٠].

وقد ردّ ابن مالك بقية الآراء بأدلة أخرى يهمّنا منها ما ردّت بعدم النظير، ومنها:

مذهب الربعي ومن وافقه بأن الحركات كانت في الأصل على حروف المد فنقلت إلى ما قبلها، فسلمت الواو في الرفع لوجود التجانس وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال[٧١]، وقد ردّ هذا المذهب بعدم النظير؛ إذ فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أحدها: أن نقل الحركة إنما يكون عند الوقف، وفي هذا النقل في غير وقف إلى متحرك، والثاني: جعل حرف الإعراب غير آخر، وفيه مخالفة النظير. الثالث: التباس فتحة

---

[٦٧] - ينظر: شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ص ١٤٦. وابن مالك، شرح... المرجع السابق، ٢٧٩/٢.

[٦٨] - أنّ العامل (إلّا) نفسها

[٦٩] - ناظر الجيش، المرجع السابق، ٢١٣٤/٤

٧٠ - ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القوائد بشرح تسهيل الفوائد، تح/: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ)، ٢٥٦/١.

[٧١] - ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح/ د. حسن الهنداوي، (دمشق، دار القلم، ط١)،١/ ١٧٧. والرضي الاستراباذي، شرح الرضي، تح/ محمد نور الحسن وأخرون، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) ١/ ٢٧. وجلال الدين السيوطي، الهمع... المرجع السابق، ١/ ٣٨.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية.[٧٢]

وأما مذهب الكسائي والفراء بأنها معربة بالحركات والحروف معا، فهي معربة من مكانين،[٧٣] وقد ردّ بمخالفة النظير بالتباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية، إضافة إلى ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين[٧٤].

هذا وقد نظّر أبو البركات الأنباري لدعم مذهب البصريين ودفع مذهب الكوفيين بعدم اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة، فيقول: "ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات، وإن كان الأصل فيه مسلمتات وصالحتات؛ لأن كل واحدة من التاءين تدلّ على ما تدلّ عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامَهَا، فلم يجمعوا بينهما؛ فكذلك ههنا."[٧٥] وهو مخالفة للنظير، فعدم اجتماع علامتي التأنيث في الكلمة الواحدة دليل على عدم اجتماع علامتي الإعراب في الكلمة الواحدة.

ويمكن تفنيد بقية المذاهب والآراء وترجيح المذهب البصري بكثرة النظير، وذلك أنه من المشهور تقدير حركات الإعراب على حروف كما في الأسماء الناقصة والأسماء المقصورة.

رابعا: ترجيح مذهب الأخفش في حكم الضمير الموضوع للنصب المتصل بـ عسى وردّ مذاهب أخرى لعدم النظير

الأصل أن يتصل (عسى) الضمير الموضوع للرفع، في مثل نحو (عسيت وعسيتم) وقوله تعالى: **أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ ...**[٧٦][٧٧].

وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب في مثل (عساني وعساك وعساه)، واختلف النحاة في حكم الضمير، فاتفق سيبويه والمبردّ على أنه منصوب المحل، وأنّ "أن

---

[٧٢] - ينظر: ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل المرجع السابق، ٤٣/١

[٧٣] - ينظر: ابن مالك، المرجع السابق، ٤٣/١.

[٧٤] - ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٢٥٤/١

[٧٥] - أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ١٩/١.

[٧٦] - سورة البقرة، الآية ٢٤٦.

[٧٧] - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٩٦/١.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

والفعل" في موضع رفع إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسما والمرفوع خبرا حملا على (لعل)، أما المبردّ فيجعل المنصوب خبرا مقدما و "أن والفعل" اسما مؤخرا،[٧٨]

وذهب الأخفش: إلى أن الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنصب محله رفع بعسى، نيابة عن الموضوع للرفع تنظيرا بنيابة الموضوع للرفع عن الموضوع للجر في نحو: أما أنا كأنت، وعنه وعن الموضوع للنصب في نحو: مررت بك أنت وأكرمته هو.[٧٩]

وقد رجح ابن مالك رأي الأخفش لموافقته النظائر في وجود نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له في مثل قول الراجز:

يا ابن الزّبير طالما عصيكا ... وطالما عنّيتنا إليكا[٨٠]

أراد: عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء، ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في (ما أنا كأنت)، (ومررت بك أنت). فلا يستبعد أن ينوب غيره عنه [٨١]، ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب – كما قال سيبويه والمبرّد- يلزم الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك بخلاف كونه في موضع رفع فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع "كاد" في نحو: "من تأنّى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد"[٨٢]، ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في

---

[٧٨] - ينظر: المبرد، المقتضب، المرجع السابق، ٧٢/٣.

[٧٩] - ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل...، المرجع السابق، ٢/ ٥٨٧. وابن هشام، المرجع السابق، ١/ ١٥٣. وجلال الدين السيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ١٣٢.

[٨٠] - البيت لراجز من حمير كما قال أبو زيد الأنصاري، في النوادر في اللغة، تح/ محمد عبد القادر أحمد، (دار الشروق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص ٣٤٧. وابن مالك/ شرح ... المرجع السابق، ١/ ٣٩٧.

[٨١] - ذكر ابن هشام أنه لم يثبت إنابة ضمير إلا في الضمير المنفصل كما في قولهم: ما أنا كأنت وجعل البيت السابق الذي استشهد به المصنف الكاف فيه بدل من التاء بدلا تصرفيّا وليس من إنابة ضمير عن ضمير، وبذلك ردّ رأي الأخفش.
ينظر: ابن هشام، المرجع السابق، ١/ ١٥٣.

[٨٢] - حديث شريف، رواه الطبري في الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل. ينظر: أبو الحسن الهيثمي، مجمع الزوائد، تح/ حسام الدين القدسي، (القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤ه/١٩٩٤)، ٨/ ١٩. وقد استشهد به ابن مالك أيضا في شرح الكافية الشافية، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م) ١/ ٤٦٥.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

العمل ولا نظير لذلك".[٨٣]

ومن خلال ما سبق يترجّح قول الأخفش بالنظير، ويسقط مذهب سيبويه والمبرّد بعدم النظير، حيث لا نظير لفعل استغنى بمنصوبه عن المرفوع.

سادسا: حكم المستثنى المتصل في الكلام إذا جعل تابعا لما قبله

اختلف النحاة في حكم المستثنى إذا جعل تابعا لما قبله في مثل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فمذهب البصريين أنه بدل، وقد نصّ عليه سيبويه[٨٤]. ومذهب الكوفيين أنه معطوف[٨٥].

وقد ردّ ابن مالك مذهب البصريين على الإتباع بدلا بعدم النظير؛ "إذ لا بدل في غير محلّ النزاع إلّا وتعلُّقُ العامل به مساو لتعلُّقِه بالمبدل منه"[٨٦]، والأمر في (زيد) و(أحد) في المثال السابق بخلاف ذلك، إذ ليس في الأبدال مثله.

ويظهر أن مذهب البصريين مرجوح؛ إذ إن البدل هنا على غير عادته، فالبدل يمكن الاستغناء به عن المبدل منه، ولا يمكن هنا الاستغناء بـ (زيد)، وإلا يتغيّر المعنى

تاسعا: الاستدلال بعدم النظير في ردّ كون (كل) المؤكدة منوي الإضافة

ألفاظ التوكيد ضربان ضرب مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة، وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخوته، وقد ردّ ابن مالك رأي الفراء[٨٧] والزمخشري[٨٨] بعدم النظير في إجازتهما أن يكون "كلّا" في قراءة من قرأ "إنّا كلّا فيها"[٨٩] بالنصب توكيدا لاسم (إن) أنه منوي الإضافة، وذكر أنه غير جائز؛ لأن (كلّ) من ألفاظ التوكيد المصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد، وليس من منوي الإضافة، وقد أجمع النحاة على عدم استعمال المنوي الإضافة مصرّح الإضافة، كما أجمعوا على عدم استعمال غير (كلّ) من مصرح الإضافة منوي الإضافة، فتجويز ذلك في (كلّ) مستلزم لعدم النظير[٩٠]، لذا رجح ابن مالك أن تكون (كلا) من القراءة السابقة منصوبا على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، وأنّ (فيها) هو

---

[٨٣] - ابن مالك، شرح ...المرجع السابق، ٣٩٧/١، ٣٩٨.

[٨٤] - ينظر سيبويه، المرجع السابق، ٢/ ٣١. والسيوطي، الهمع، المرجع السابق، ١/ ٢٢٤. وابن هشام، المغني، المرجع السابق، (ص ٧٠).

[٨٥] - تقدم عرض أدلتهم في ص ١٢.

[٨٦] - المرجع السابق، ٢٨٢/٢.

[٨٧] - الفراء، معاني القرآن، تح/ أحمد يوسف النجاتي وآخرون، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١) ٣/ ١٠.

[٨٨] - الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ٤/ ١٣٣.

[٨٩] - سورة غافر: ٤٨، وانظر المصدرين السابقين.

[٩٠] - ينظر: ابن مالك، شرح... المرجع السابق، ٢٩٢/٣.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

العامل وقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه[٩١].

والذي نراه هو صحّة ما ذهب إليه ابن مالك؛ لعدم النظير فيما ذهب إليه الفرّاء والزمخشري.

عاشرا: التنظير بعدم النظير في ردّ ما مثل به الخليل لحذف المؤكَّد وإبقاء التوكيد

قد يحذف المتبوع ويبقى التابع بشرط عدم حذف العامل في المنعوت، والأصل في هذا الباب حذف المنعوت وإبقاء نعته قائما مقامه؛ وذلك لكثرته وكونه مجمعا على صحة استخدامه.

وقد ذهب جماعة منهم الأخفش والفارسي إلى أنه لا يجوز حذف المؤكَّد وإبقاء المؤكِّد مقامه وهو رأي ابن مالك.[٩٢]

وذهب جماعة منهم الخليل وسيبويه إلى الجواز. قال سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال: الرفع على هما صاحباي [أنفسهما] والنصب على أعنيهما أنفسهما."[٩٣] بحذف المؤكَّد في مثال النصب

وقد ردّ هذا الرأي بأدلة منها عدم النظير، ذلك أن الأصل في حذف المتبوع وإبقاء تابعه حذف المنعوت وإبقاء نعته مقامه؛ لكثرته والإجماع على صحّته، ومع ذلك لا يستعمل إلا مع وجود العامل في المنعوت المحذوف، وما مثّل به الخليل من حذف المؤكّد محذوف العامل، "فتجويزه يستلزم مخالفة النظير في ما هو أصل أو كالأصل.[٩٤]

فجواز حذف المؤكّد فيما مثل به الخليل يخالف الأصل المشهور في باب النعت، من حيث بقاء العامل، وقياسه على باب التوكيد غريب، لذا يبطل مذهب الخليل وسيبويه بعدم النظير .

حادي عشر: ردّ نعت اسم الإشارة بالجامد بعدم النظير

أسماء الإشارة مما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به، وقد ذكر ابن عصفور أن أسماء الإشارة لا توصف إلا بالجوامد، وإن وصفت بالمشتق فعلى أنه قائم مقام الجامد، كمررت بهذا العاقل التقدير: بهذا الرجل العاقل فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه[٩٥].

---

[٩١] - ينظر: المكان نفسه

[٩٢] - ينظر: سيبويه، المرجع السابق، ٢/ ٥٧. وفي التذييل، ٧/ ٣٠٩، "وذهب الأخفش وأبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني وثعلب ومن أخذ بمذهبهم إلى أنه لا يجوز حذف المؤكد وإبقاء التأكيد وذهب الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف إلى جواز ذلك". واين مالك، شرح ... مرجع سابق، ٢٩٨/٣

[٩٣] - سيبويه، المرجع السابق، ٢/ ٦٠.

[٩٤] - واين مالك، شرح ... مرجع سابق، ٢٩٨/٣.

[٩٥] - ناظر الجيش، تمهيد... المرجع السابق، ٣٣٦٣/٧.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

وقد ردّ ابن مالك نعت اسم الإشارة بالجامد، وأنه إذا وقع بعده جامد فهو عطف بيان، وأن الصحيح نعته بالمشتق[٩٦].

ومما ردّ به على من زعم أن الجامد بعد اسم الإشارة نعت عدم النظير، ذلك أن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع اسم الإشارة، فلو كان نعتا حين يتبع اسم الإشارة، لكان نعتا حين يتبع غير، في مثل قولك: رأيت شخصا رجلا، فـ (رجلا) ليس نعتا هنا، بل عطف بيان، فيجب أن لا يكون في غيرها (رأيت هذا الرجلَ) نعتا وإلا لزم عدم النظير[٩٧]، إذ لا يمكن أن يكون نعتا لبعض الأسماء دون بعض، مع تطابق المعنى.

فتبين بهذا أن اسم الجنس إذا تبع اسم الإشارة فإنه لا يكون نعتا بل يكون عطف بيان، كما لا يكون إذا كان تابعا لغيره.

المطلب الثالث: في العوامل والمعمولات:

سابعا: حكم (حبذا)

تقدم أن النحاة اختلفوا في حكم (حبّذا)، وذهب قوم منهم أبو علي الفارسي وابن برهان وابن خليل وهو ظاهر كلام سيبويه إلى بقائه على تركيبه فعلا وفاعلا، وهو ما رجحه ابن مالك، ويهمّنا في هذا الباب المذاهب المردودة بعدم النظير، فذهب آخرون إلى أنه مع تركيبه مبتدأ وما بعده خبر، وهو مذهب المبرّد وابن السّرّاج[٩٨]، إذ صرّحا بأنّ (حبّ) و(ذا) جعلتا اسما مرفوعا بالابتداء[٩٩]، وقد ردّ ذلك ابن مالك ؛ لأنّهما يقرّان بفعلية (حبّ) وفاعليّة (ذا) قبل التركيب، ولم يتغير اللفظان معنى ولفظا بعد التركيب ، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، ونظير ذلك بقاء حرفية (لا) واسميّة ما ركّب معها، في نحو: لا غلام لك، مع أنّ التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظا ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزأي (حبذا) على ما كانا عليه أولى؛ لأنّ التركيب لم يغيرها، لا لفظا، ولا معنى[١٠٠]. وهكذا ردّ

---

[٩٦] - ومع ابن مالك في هذا الرأي ابن جني وأبو علي الشلوبين. ينظر: أبو حيان، التذييل... المرجع السابق، ٧/ ٣٨٠. والسيوطي، الهمع... المرجع السابق، ٢/ ١١٨. والأشموني، المرجع السابق، ٣/ ٦١.

[٩٧] - ابن مالك، شرح التسهيل... المرجع السابق، ٣٢١/٣.

٩٨ - زعم قوم منهم ابن هشام أنه مذهب سيبويه. ينظر: البغداديات (٢/ ٩٤)، وابن الناظم (ص ١٨٥)، والمرادي (٣/ ١٠٨).

[٩٩] - ينظر: أبو إسحاق الشاطبي، شرح الألفية للشاطبي، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧) ٤/ ٥٣. والمبرد، المرجع السابق=، ٢/ ١٤٣. وابن السراج، الأصول في النحو، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧ه/١٩٩٦م) ١/ ١٣٥. وأبو حيان، التذييل... المرجع السابق، ٤/ ٥٧١.

[١٠٠] - ينظر: اين مالك، شرح التسهيل مرجع سابق، ٢٣/٣

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

اسمية (حبّذا) تنظيرا ببقاء اسمية (لا) واسمية ما ركّب معها.

وذهب قوم أن (حبذا) بعد تركيبها أصبح فعلا، وأن المخصوص فاعل، فإذا قيل: حبّذا زيد، فـ (حبّذا) بمجموعيه فعل، فاعله زيد[١٠١]. وقد ردّ هذا القول بعدم النظير لما فيه من ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، إذ لا نظير لذلك[١٠٢].

ويكفي ردّ المذهبين بعدم النظير؛ لما فيهما من غرابة وتكلّف.

نتائج المبحث الثاني:

١- أن الحكم إذا كان غريبا لا نظير ولا مسوّغ فإنّه يردّ ولا يؤخذ به من باب الاستدلال بعدم النظير، فقد يعتدّ به وحده دليلا لردّ حكم، كما يستأنس به إلى جانب أدلة أخرى. ومن ذلك: ردّ اسميّة واو المعيّة لعدم النظير لاسم مصدّر على حرف واحد، ومنه ردّ مذهب الكسائي على إضمار فعل رافع بعد لولا ، قال ابن مالك: "ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير".

٢- أنه يعتدّ بحكم معيّن ويقبل عندما يثبت له نظير، ويرفض ضدّ ذلك الحكم مع عدم النظير، ومثال ذلك: ترجيح مذهب الأخفش حكم الضمير الموضوع للنصب المتّصل (عسى) أنه مرفوع المحل، تنظير بنيابة الموضوع للرفع عن الموضوع للجر في نحو: أما أنا كأنت، وردّ مذهب سيبويه والمبرّد أنه منصوب المحل بعدم النظير .

٣- أنه قد يردّ حكم لعدم النظائر من جهات متعددة، ومن ذلك ردّ مذهب الربعي ومن وافقه في إعراب الأسماء السّتّى بالنقل؛ إذ فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أن النقل يكون عند الوقف، والثاني: أن حرف الإعراب يكون في آخر، الثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة بفتحة البنية.

٤- أن الاستدلال بالنظير استدلال دقيق، فهو نوع من القياس، فيجب مراعاة اتحاد المسألتين في العلّة؛ خشية الوقوع في القياس مع الفارق، لئلّا يبطل القياس، فيردّ النظير، ومن ذلك ردّ مذهب الخليل وسيبويه في جواز حذف المؤّكد وبقاء التوكيد؛

---

[١٠١] - في التذييل والتكميل (٤/ ٥٧٧): "وممن ذهب إلى كونه مركبا وأنه كله فعل، والمخصوص فاعل أبو الحسن الأخفش، وأبو بكر خطاب". اه. وينظر أيضا: الدماميني، المرجع السابق، ٢/ ٤٢٨. وابن عقيل، المساعد ... المرجع السابق، ٢/ ١٤٢. والأشموني، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

[١٠٢] - في شرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٥٥)، رسالة: "فهو ضعيف جدّا؛ لأنه مؤسّس على دعوى لا دليل عليها، وأيضا: ففيه تغليب أحد الجزءين وهو الفعل على أقواهما وهو الاسم، وذلك خلاف القياس، وأيضا: ففيه عدم النظير، وهو تركيب فعل واسم؛ إذ لا يوجد في كلام العرب مثله، فظهر أن الأمر ليس كما زعم ذلك القائل". اه.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

تنظيرا من الخليل بحذف المنعوت وبقاء النعت ، وهو ظاهرة مشهورة عند النحاة في باب النعت بشرط وجود العامل في المنعوت المحذوف، لا يمكن قياسه فيما مثّل به الخليل في باب التوكيد لخلو المؤكّد من العامل الذي يرجع إلى التوكيد.

٥- أن الاستدلال بعدم النظير قد ينطلق من المبادئ المسلّم بها في الاستدل النحوي، فيردّ به حكم لعدم النظير، ومن ذلك رد مذهب المبرّد وابن السّرّاج في إعراب (حبّذا) على الابتداء، ذلك أنه مركّب من الفعل والفاعل المعروف.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

١- من خلال دراسة الاستدلال بالنظير وعدمه في (شرح التسهيل) اتضح أن ابن مالك اعتمد بعض القواعد منها: (لا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير).

٢- أن الحكم إذا كان مشهورا له نظير ومسوّغ فإنه يؤخذ به من باب الاستدلال بالنظير، بوصفه دليلا من أدلة الاستدلال في الدرس النحوي، فقد يعتدّ به وحده دليلا، كما يستأنس به إلى جانب أدلة أخرى. ومن ذلك الحكم على المرفوع بعد لولا بالمبتدأ المحذوف الخبر تنظيرا بالمقسم به المحذوف الخبر للعلم به وسدّ الجواب مسدّه.

٣- أن الاستدلال بالنظير أحيانا يكون مطابقا –أحيانا- للتقديرات النحوية السّديدة الموافقة للمعنى المقصود من المسائل الخلافية، فمن ذلك الحكم على المرفوع بعد (لولا) بالابتداء بناء على تقدير الخبر بعد المرفوع في مثل: لولا الله ما اهتدينا، أي: لولا الله موجود... ومنه أيضا تقدير القول بعد ما كان فيه معناه من النداء والدّعاء.

٤- أنه قد يترجّح التأويل على هذا التقدير؛ وذلك في مثل إعراب (فاه) في (كلّمته فاه إلى فيّ)، حيث رجّح تأويل البصريّين على الحال على تقدير الكوفيين على المفعولية.

٥- أن منهج ابن مالك في ترجيح الاستدلال بالتنظير مصحوب بمطابقة المعنى المقصود، فمن ذلك ترجيح مذهب البصريين في الحكم على المستثنى التابع لما قبله عطفا لا بدلا في مثل: ما في الدّار أحدٌ إلا زيدٌ؛ لوجود المخالفة بين البدل والبدل منه إثباتا ونفيا، وهي لا في العطف كالعطف بـ (بل ولكن).

٦- أنّ عملية الترجيح قد ينطلق من المبادئ المسلّمة والمتفّقة بين النحاة المختلفين، فمن ذلك ترجيح مذهب البصريين في إعراب (حبّذا) على الفعل والفاعل، انطلاقا من أنّ ذلك هو الأصل الذي لم يتغيّر.

٧- أن الحكم إذا كان غريبا لا نظير ولا مسوّغ فإنّه يردّ ولا يؤخذ به من باب الاستدلال بعدم النظير، فقد يعتدّ به وحده دليلا لردّ حكم، كما يستأنس به إلى جانب أدلة أخرى. ومن ذلك: ردّ اسميّة واو المعيّة لعدم النظير لاسم مصدّر على حرف واحد، ومنه

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

ردّ مذهب الكسائي على إضمار فعل رافع بعد لولا ، قال ابن مالك: "ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير".

٨- أنه يعتدّ بحكم معيّن ويقبل عندما يثبت له نظير، ويرفض ضدّ ذلك الحكم مع عدم النظير، ومثال ذلك: ترجيح مذهب الأخفش حكم الضمير الموضوع للنصب المتّصل (عسى) أنه مرفوع المحل، تنظير بنيابة الموضوع للرفع عن الموضوع للجر في نحو: أما أنا كأنت، وردّ مذهب سيبويه والمبرّد أنه منصوب المحل بعدم النظير .

٩- أنه قد يردّ حكم لعدم النظائر من جهات متعددة، ومن ذلك ردّ مذهب الربعي ومن وافقه في إعراب الأسماء السّتّى بالنقل؛ إذ فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أن النقل يكون عند الوقف، والثاني: أن حرف الإعراب يكون في آخر، الثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة بفتحة البنية.

١٠- أن الاستدلال بالنظير استدلال دقيق، فهو نوع من القياس، فيجب مراعاة اتحاد المسألتين في العلّة؛ خشية الوقوع في القياس مع الفارق، لئلّا يبطل القياس، فيردّ النظير، ومن ذلك ردّ مذهب الخليل وسيبويه في جواز حذف المؤّكد وبقاء التوكيد؛ تنظيرا من الخليل بحذف المنعوت وبقاء النعت ، وهو ظاهرة مشهورة عند النحاة في باب النعت بشرط وجود العامل في المنعوت المحذوف، لا يمكن قياسه فيما مثّل به الخليل في باب التوكيد لخلو المؤكّد من العامل الذي يرجع إلى التوكيد.

١١- أن الاستدلال بعدم النظير قد ينطلق من المبادئ المسلّم بها في الاستدل النحوي، فيردّ به حكم لعدم النظير، ومن ذلك رد مذهب المبرّد وابن السّرّاج في إعراب (حبّذا) على الابتداء، ذلك أنه مركّب من الفعل والفاعل المعروف، وهو أساس يعترف به كلا من المبرّد وابن السّرّاج.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

قائمة المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. الأزدي، علي، المنتخب من كلام العرب، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري (المملكة العربية السعودية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ).
٣. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل، تح/ د. حسن الهنداوي، (دمشق، دار القلم، ط١).
٤. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح/: محمد عوض معرب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م).
٥. الإستراباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تح/ محمد نور الحسن وآخرين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).
٦. التميمي، أحمد، والبغدادي، أبوبكر، السبعة في القراءات، تح/ شوقي ضيف، (مصر، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ).
٧. جامعة المدينة العالمية ، أصول النحو.
٨. ابن جني، الخصائص، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤).
٩. ابن جني، المنصف، (دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م).
١٠. ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تح/ حسن أحمد العثمان، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
١١. حسانين، عفاف، في أدلة النحو (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ١٩٩٦م).
١٢. حسن البجة، د. عبد الفتاح، ظاهرة قياس الحمل، (عمان، دار الفكر للنشر، ، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
١٣. ابن الخشاب، عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تح/: علي حيدر، (دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢).
١٤. الرماني، علي بن عيسى، رسالة الحدود، تح/ إبراهيم السامرائي، (عمان، دار الفكر).
١٥. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، مجموعة من المحققين، (دار الهداية).

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

١٦. ابن سيده، المخصص، تح/ خليل إبراهيم جفار، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٦م).
١٧. سيبويه، الكتاب، تح/: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
١٨. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية).
١٩. ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، تح/ محمود محمد الطناحي، (مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
٢٠. ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تح/ الشيخ محمد حسن آل ياسين، (عالم الكتب، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م).
٢١. ابن عصفور، الممتع، (لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
٢٢. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد،، تح/ محمد كامل بركات، (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ).
٢٣. ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تح/: عبد السلام محمد هارون،(دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩).
٢٤. الفارسي، أبو علي، التكملة، تح/ حسن شاذلي فرهود، (الرياض، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).
٢٥. الفارسي، الحجة في القراءات السبع، تح/ بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، (دمشق/بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
٢٦. الفاسي، ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح/ أ. د. محمد يوسف فجال، (دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث).
٢٧. فجال، محمود، الإصباح في شرح الاقتراح، (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
٢٨. الفراهيدي، الخليل، العين، تح/ مهدي المخزومي وإبرهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال).
٢٩. الفيومي، أحمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت، المكتبة العلمية).
٣٠. الكفاة، كافي، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين (بيروت، عالم الكتب)

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

ط١، ١٤١٤هـ).
٣١. ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح/: محمد كامل بركات، (مصر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م).
٣٢. ابن مالك، شرح التسهيل، تح/ د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
٣٣. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).
٣٤. ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، (بيروت - دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ).
٣٥. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (دار المعارف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
٣٦. ناظر الجيش، تمهيد القوائد بشرح تسهيل الفوائد، تح/ أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ).
٣٧. ابن هشام، مغني اللبيب، تح/ د. مازن المبارك ومحمد علي عبد الله، (دمشق، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م).
٣٨. اليافعي، عبد الله، مرآة الجنان، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898